



مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي ومبرراته الاقتصادية

م.د. يوسف حاكم غدير

المديرية العامة لتربية بابل

dr.yousifghadeer@gmail.com

المستخلص

يتناول البحث حذف الأصفار الثلاثة من العملة العراقية باستخدام مصطلح (Redenomination) , للتأكيد على إن البحث يتناول تعديل القيمة الاسمية للدينار العراقي من خلال حذف الأصفار وليس التخفيض أو التبدل الجزئي له.

لقد أمسى الدينار العراقي بحاجة إلى إصلاح يتم بإزالة أصفاره في نهاية المطاف، خاصة بعد تواجد كتلة نقدية تتميز بكثرة أصفارها وقلة قيمتها، ويمكن القول من خلال أهم النتائج التي توصل إليها البحث أن البيئة الاقتصادية العراقية أصبحت مهيأة لهذا المشروع إذا ما توفرت الإرادة اللازمة من قبل المعنيين، فضلاً عن اختيار التوقيت المناسب لذلك، كما سنرى في هذا البحث.

الكلمات الافتتاحية: (حذف الأصفار، التخفيض الاسمي للعملة، تغيير العملة)

Abstract:

The research deals with deleting the three zeros from the Iraqi currency using the term (redenomination), to confirm that the research deals with modifying the nominal value of the Iraqi dinar by deleting the zeros and not by reducing or partially substituting it.

The Iraqi dinar has become in need of reform that will be removed at the end, especially after the presence of a monetary mass characterized by the abundance of zeros and low value, and it can be said through the most important findings of the research that the Iraqi economic environment has become ready for this project if the necessary will is available before concerned, as well as choosing the appropriate timing for this, as we will see in this research.

Opening words: (elimination of zeros, nominal devaluation, change currency)

المقدمة:

أن عملية حذف أصفار من العملة (Redenomination) تتمثل في إحلال عملة نقدية جديدة محل أخرى قديمة، يتم من خلالها استبدال نسبة محددة بإزالة أصفار العملة القديمة أو على الأقل تحريك المراتب العشرية باتجاه اليسار، ومن الضرورة الإشارة هنا إلى أن عملية تغيير العملة يمكن أن تتخذ مساراً معاكساً، إذ قد تتم بإضافة صفر أو أكثر إلى العملة أو تحريك مراتبها العشرية نحو اليمين، إلا أن الحالة الثانية أمست نادرة الحدوث في الوقت الراهن في جميع دول العالم بسبب وجود الارتقاعات العالية في مستويات التضخم، الأمر الذي دفع سلطاتها النقدية في نهاية المطاف نحو التخلص من أصفار عملاتها.



لقد تميزت هذه الدراسة في الاعتماد على منظور أوسع لبيان مدى إمكانية تنفيذ هذه العملية، إذ لم تقتصر على تحديد معيار الكلف والمنافع، بل تعدت الدراسة إلى معايير اقتصادية أخرى، والتي بينت في نهاية المطاف أنها تصب باتجاه حذف الأصفار الثلاثة من الدينار العراقي.

أهمية البحث: يعد مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي من المشاريع بالغة الأهمية في السيطرة على الكتلة النقدية على نحو أمثل، ومن ثم تعزيز قيمة الدينار العراقي، خاصة إذا تم تطبيقه في التوقيت المناسب.

مشكلة البحث: إن مسألة حذف الأصفار والتي تم طرحها أكثر من مرة من قبل البنك المركزي العراقي بعد مرحلة التحول التي شهدها العراق عام 2003 قد أثارَت العديد من التساؤلات حول إمكانية تطبيقها بصورة فعلية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مبررات حذف الأصفار من الدينار العراقي، ومدى ملائمة البيئة الاقتصادية لهذا المشروع في ضوء دراسة بعض التجارب العالمية.

فرضية البحث: إن حذف أصفار العملة تعد خطوة ضرورية لدعم العملة العراقية بعد التشوهات التي أصابت العلاقات الاقتصادية، والتي تمثلت في تواجد كتلة نقدية كثيرة الأصفار قليلة القيمة بشكل لا يتناسب والتطورات الحاصلة في الاقتصاد العراقي.

هيكلية البحث: اشتملت الدراسة على أربعة مباحث، اختص الأول بدراسة الإطار المفاهيمي لحذف الأصفار من العملة، في حين تناول المبحث الثاني استعراض لبعض التجارب العالمية لعملية حذف الأصفار، أما المبحث الثالث فقد تناول البيئة الاقتصادية العراقية لمشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي.

الاستعراض المرجعي: تناولت عدة دراسات عملية حذف أصفار العملة وتغييرها، منها:

- دراسة (Mosley, L. , 2005) الموسومة (Dropping Zero, gaining creditability?) Currency Redenomination in developing Countries)، وضعت الباحثة الأمريكية لينا موسلي سبعة شروط ومعايير الواجب توفرها حول البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حتى يمكن بيان مدى ملائمة حذف الأصفار من العملة وتغييرها، وقد شملت الدراسة نحو سبعين حالة حذف أصفار عملة لعدد من دوا العالم منذ عام 1960، وبينت الدراسة ان نجاح سياسة حذف الأصفار مع توفر المعايير يجب أن يكون مصحوباً بسياسات أخرى تتحكم بالسيولة.

- دراسة (Tarhan S. , 2006) الموسومة (the new Turkish Lira)، أهتمت الدراسة بالإصلاح النقدي في تركيا من خلال تقييم التجربة التركية والوقوف على مواطن الضعف والقوة في عملية حذف ستة أصفار من عملتها المحلية وتغيير اسمها من الليرة التركية إلى الليرة التركية الجديدة ، وقد أكدت الدراسة نجاح التجربة في مسألة حذف الأصفار كأحد الحلول التي يمكن الاستعانة بها في مواجهة التضخم والحد من آثاره السلبية على الاقتصاد.

- دراسة (قاسم، مظهر محمد صالح، 2012) الموسومة (إعادة هيكلة العملة العراقية، مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية)، أكدت الدراسة إن الكتلة النقدية لا تتناسب وتطورات الاقتصاد العراقي، مما يستدعي إيجاد الحلول الجذرية على نظام إدارة العملة سواء كان ذلك على



المستوى الأفقي من خلال حذف الأصفار الثلاثة، أو على المستوى العمودي بإعادة هيكلتها وتركيبها، مع توفر التوقيت الملائم وبصورة تدريجية، وبما يؤمن الحماية اللازمة للحقوق والمصالح المختلفة، وإن تتطلب ذلك بعض التشريعات.

- دراسة (الغالبى، عبد الحسين جليل، 2012)، الموسومة تغيير الدينار : استجابة لظروف البيئة العراقية، وأوضحت الدراسة ان البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعراق جميعها تصب نحو حذف ثلاثة أصفار من الدينار العراقي، وقد أكدت الدراسة أيضاً أن الكلف والمنافع هي الأخرى تؤكد نفس الاتجاه، مبينة ان جوهر نجاح عملية حذف الأصفار يكمن في اختيار التوقيت المناسب مع الأخذ بنظر الاعتبار التغيرات المفاجئة التي قد تحصل في الأوضاع الاقتصادية والمالية.

- دراسة (عبدالمجيد وفراجي، 2017) الموسومة (الإصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري) أهتمت الدراسة بالإصلاح النقدي في الجزائر من خلال حذف أصفار العملة وإطلاق دينار جزائري جديد بهدف إعطاء العملة المحلية قوة اقتصادية وإعادة الثقة بها، وقد بينت الدراسة إن مقترح حذف الأصفار لا يمكن تطبيقه على واقع الاقتصاد الجزائري، كونه غير مستقر من جهة وإن البنك المركزي الجزائري يحتاج إلى استقلالية أكبر مما هو عليه الآن من جهة أخرى.

المبحث الأول: التأطير النظري لحذف أصفار العملة

أولاً. المفهوم: هناك عدة مصطلحات لهذا المفهوم، تشير جميعها إلى الإجراءات والتدابير الذي يتم بموجبه حذف أرقام (أصفار) من العملة القديمة للبلد المعني ومن ثم إعادة تسميتها عملة جديدة (Redenomination). ومن هذه المصطلحات هي رفع الأصفار (Lifting of zero) وإزالة الأصفار (Removing of zero) وحذف الأصفار (Delete of zero) وإسقاط الأصفار (Dropping of zero) وإصلاح العملة (Currency Reform) (الشكرجي، بشار ذنون وآخرون، 2012، 3). مما يعني إن عملية حذف أصفار العملة هي إحلال عملة جديدة محل العملة النقدية القديمة بنسبة استبدال محددة، وتتم من خلال إزالة أصفار العملة القديمة أو تحريك مراتبها العشرية نحو اليسار.

وقد تلجأ السلطات النقدية إلى إضافة عدد من الأصفار إلى العملة أو تحريك المراتب العشرية نحو اليمين، كما حصل في دول جنوب أفريقيا عام 1966 وفي جزر فيجي عام 1967 وفي نيوزلندا عام 1967 وفي غامبيا وملايو عام 1971 وفي نيجيريا عام 1973، ألا إن السائدة في أغلب دول العالم هي الحالة الأولى بسبب التداخيات السلبية لآثار التضخم، الأمر الذي يدفعها في الأخير نحو التخلص من هذه الأصفار (الغالبى، 2012، 61).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن عملية حذف أصفار العملة لا تعني بأي شكل من الأشكال رفع القيمة الحقيقية للعملة، بل إن العملية تقتصر فقط على الترشيح الإسمي للعملة، بمعنى آخر عملة أقل منها بعدد الأصفار لا أكثر.

ثانياً. إيجابيات حذف أصفار العملة وسلبياتها: تنطوي عملية حذف أصفار العملة على عدة إيجابيات وسلبيات، متمثلة بالآتي: (Martin, 2008, pp.3-4)

- 1- إيجابيات: هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن تحقيقها من جراء حذف أصفار العملة وكالاتي:
 - زيادة الثقة بالعملة المحلية على المستوى الداخلي والخارجي.



- إعادة استخدام المسكوكات النقدية المعدنية.
- انخفاض تكاليف طباعة الأوراق النقدية.
- تعزيز كفاءة نظم المعلومات.
- تخفيض تكاليف المخاطر الناجمة من إجراء حمل كميات كبيرة من العملة.
- إصلاح نظام إدارة العملة على نحو أمثل وإعادة بناء هيكلها وتركيبها.
- سهولة تحويل العملة المحلية إلى عملات أخرى.
- الحد من عملية إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية في النشاطات الاقتصادية على المستوى المحلي.

2- السلبيات: كما إن لعملية حذف الأصفار إيجابيات، إلا أنها لا تخلو من السلبيات وهي:

- ارتفاع التكاليف الناجمة من طباعة العملة الجديدة ومن إبطال العملة القديمة.
- إن ارتفاع تكاليف إتلاف العملات المستبدلة قد يصاحبها (في ظل وجود فساد مالي وإداري) إلى إعادة هذه العملات إلى التداول مرة ثانية.
- خلق أجواء مشجعة لعمليات السرقة والتزوير نظراً لاندفاع الأفراد بأعداد كبيرة نحو المصارف لاستبدال العملة الجديدة بالقديمية.
- الأثر النفسي على بعض الأفراد بسبب الوهم النقدي باعتقاده أنه أصبح فقيراً بعد حذف أصفار العملة.
- قد تقود حالة عدم التأكد الملازمة لمثل هكذا تغيرات في الدول النامية إلى تعشي ظاهرة المضاربة ومن ثم هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.
- أثبتت التجارب السابقة في هذا المجال بأن هناك سعرين مختلفين على نحو ضئيل للطبعتين القديمة والجديدة أثناء مدة الاستبدال المسموح بها، يتم فيها تفضيل الثانية بدل الأولى، الأمر الذي يهدد نجاح عملية حذف أصفار العملة.

ثالثاً. الآثار الاقتصادية لحذف أصفار العملة: أن الآثار الاقتصادية المترتبة على هذه العملية ستكون بصورة غير مباشرة باعتبار إن القيمة الحقيقية للنقد لم تتغير، مما يعني بقاء القوة الشرائية للفرد على حاله، ومن ثم لا يوجد أي تأثير حقيقي على الاقتصاد على المستويين الجزئي والكلي، بمعنى آخر لا يكون لعملية حذف أصفار العملة أي تأثير من جانبي عرض السلع والخدمات والطلب عليها، كذلك الحال في الإنفاق الحكومي وميزان المدفوعات وصافي الصادرات و الاستيرادات، لأن القوة الشرائية للعملة لم تتغير، وأيضاً بالنسبة لأسواق المال فلا نجد اختلاف يمكن أن نلمسه على متغيراتها سوى انخفاض القيمة الاسمية لأسعار الأصول التي تم تعديلها بعد حذف الأصفار، وفيما يخص البيئة الاستثمارية سوف تؤدي عملية حذف الأصفار إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي، ومن ثم تدفق رؤوس الأموال نحو أسواق المال المحلية، بعد أن لمس المستثمر الأجنبي ثقة أكبر في البيئة الاقتصادية التي أصبحت جاذبة للاستثمار بعد انخفاض المستويات العالية للتضخم، خاصة إذا ما ساهمت الحكومة في تسهيل الإجراءات الأخرى الداعمة للاستثمار (الغالب، 2012، 62).



رابعاً. المعايير الاقتصادية لاختيار دقة حذف أصفار العملة: هناك عدة معايير يمكن الاعتماد عليها لبيان مدى نجاح مهمة السلطة النقدية في عملية حذف أصفار العملة، إذ توصل كل من (موسلي في عام 2005، ترهان في عام 2006) إلى أن مشروع حذف الأصفار من العملة المحلية لا بد أن يتم في بيئة اقتصادية تضم المعايير والشروط الآتية (Mosley, 2005, pp. 2-3. & Tarhan, 2006).

1- وجود تضم عالي ثم انحداره و اتجاهه نحو الاستقرار.

2- انخفاض سعر صرف العملة المحلية واتساع ظاهرة الدولار.

3- استقلالية البنوك المركزية.

4- الانفتاح التجاري للبلد.

المبحث الثاني: حذف أصفار العملة في ضوء التجارب العالمية

لقد أخذت العديد من الدول نحو حذف أصفار عملاتها المحلية ، وذلك لعدة أسباب، كما سنرى في جدول (1)

جدول (1) حذف أصفار العملات المحلية لعدد من الدول

ت	الدول	السنوات	اسم العملة القديمة	اسم العملة الجديدة	نسبة تبديل العملة	سبب التبديل
1	بيرو	1991	بيرفانا انني	بيرفانا نيغو	1:1000000	التضخم الجامح
2	يوغسلافيا	1994	دينار يوغسلافي	دينارا	1:13000000	التضخم
3	بولندا	1995	زلوتي	زلوتي بولندي	1:10000	التضخم
4	روسيا	1998	روبل روسي	روبل	1:1000	التضخم
5	بلغاريا	1999	ليف البلغاري	ليف البلغاري الجديد	1:1000	التضخم
6	بيلاروسيا	2000	روبل	روبل البيلاروس	1:1000	التضخم
7	لوكسمبورغ	2002	بيلكان لوكسمبورغ	يورو	1:0.3399	الوحدة النقدية
8	المانيا	2002	مارك	يورو	1:9558	الوحدة النقدية
9	ايرلندا	2002	باوند ايرلندي	يورو	1:0.7875	الوحدة النقدية
10	رومانيا	2005	ليوالروماني	يورو	1:10.000	التضخم
11	تركيا	2005	ليرة تركية	ليرة التركية الجديدة	1:1000000	التضخم
12	أذربيجان	2006	مانت	مانت سلوفانيل الجديد	1:5000	التضخم
13	موزمبيق	2006	ميتاكة	ميتاكة الجديدة	1:1000	التضخم
14	سلوفانيا	2006	تولار	يورو	1:239.640	الوحدة النقدية
15	غانا	2007	سيدي	سيدي النافي الجديد	1:10000	التضخم
16	فينزويلا	2008	بولفار	فيوريت بولفار	1:1000	التضخم
17	مالطا	2008	ليرة مالطية	يورو	1:0.429300	الوحدة النقدية
18	تركمستان	2009	مانت	مانت الجديد	1:5000	التضخم
19	سلوفانيا	2009	كوريبيد	يورو	1:30.1260	الوحدة النقدية

المصدر: www.enwikipedia.org/wik:/Redenomination

فمن خلال الجدول (1) نجد إن هناك أكثر من سبب نحو توجه أغلب الدول نحو حذف أصفار من عملاتها المحلية، ألا إن التضخم يعد السبب الرئيس في ذلك التوجه، كما تؤكد بيانات الجدول السابق. ولا بد من الإشارة هنا إلى ان إجراء حذف أصفار العملة قد لا يحقق النتائج المرجوة منه في استهداف



التضخم، إذ فشلت العديد من الدول في ذلك، الأمر الذي دفعها لإعادة الإجراء أكثر من مرة، كما موضح في الجدول (2)

جدول (2) الدول التي قامت بإعادة إجراء حذف الأصفار

ت	الدول	عدد إجراءات حذف الأصفار	السنوات
1	البرازيل	7	1994,1993,1990,1989,1986,1967,1942
2	الأرجنتين	6	1992,1985,1983,1970,1881,1826
3	أوكرانيا	4	2009,2008,2006,1992
4	زامبيا	3	2009,2008,2006

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بشار ذنون الشكرجي وآخرون، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والادارية مجلد (4) عدد (9) 2012، ص5.

وهنا يمكن إبراز بعض التجارب العالمية في هذا المجال، والتي حدثت في القرن الحالي:

أولاً: تركيا: بعد الأزمات غير المتوقعة مثل أزمة 1994، أزمة 199، أزمة 2000، أزمة 2001، بدأت مستويات التضخم في الاقتصاد التركي بالارتفاع المتسارع حتى وصلت عام 2001 إلى 70%، الأمر الذي دفع الحكومة التركية إزاء ذلك نحو حذف ستة أصفار من عملتها المحلية من خلال إصدار الليرة التركية الجديدة بنسبة تبادل (1 ليرة تركية جديدة يعادل 1000000 ليرة تركية)، وبينت الحكومة التركية أن هناك ثلاثة أسباب رئيسة تكمن وراء حذف أصفار عملتها وتغييرها وهي: (ثويني، 2012، ص128)

- 1- أسباب عملية: إن التعامل في كتلة نقدية من عشرات ومئات وآلاف يكون أسهل بكثير من التعامل معها بالملايين والمليارات والتريونات، ومن ثم يمكن التحكم بها.
- 2- أسباب فنية: تسبب الأرقام الكبيرة صعوبة في معالجة البيانات إضافة إلى مشاكل مع الحاسبة ونظم الدفع خاصة مع وجود فئات كبيرة مثل 20 مليون ليرة.
- 3- تدني المصدقية وثقة المواطن بعملته المحلية.

وقد بدأ فعلياً تداول العملة الجديدة في كانون ثاني عام 2005، واستمرت العملتان في التداول لغاية كانون أول من العام نفسه، ليتم بعد ذلك التخلص من عملتها القديمة.

وقد استمر التعامل بالليرة التركية الجديدة حتى عام 2009 عندما أقدمت تركيا على اصدار عملة جديدة أبقت من خلالها على اسم الليرة التركية فقط من تغيير في الأصفار من أجل العودة إلى الاسم الأصلي لعملتها المحلية.

ثانياً: السودان: لقد ساهمت الظروف السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية وفي مقدمتها مشكلة التضخم الجامح في توجه الحكومة السودانية نحو تغيير عملتها بعدد أقل من الأصفار، لقد بدأت الحكومة السودانية لأول مرة في تبديل عملتها وتغيير اسمها من الجنيه إلى الدينار، وذلك عام 1991 بنسبة تبادل (1 دينار يعادل 10 جنيهات)، إلا أن العملة الجديد تم تغييرها مرة أخرى، وايضاً بعدد أقل من الأصفار، فبعد الاتفاق بين الحركات السياسية السودانية عام 2006 تبنى بنك السودان المركزي برنامجاً لإصلاح العملة و إعادة هيكلتها خلال الفترة الانتقالية التي مرت بها البلاد آنذاك، وقد تضمن البرنامج إصدار عملة جديدة تحمل اسم الجنيه ليحل محل العملة القديمة (الدينار) بنسبة تبادل (1 جنيه يعادل 100 دينار)، علماً أن التصميم الجديد للعملة أخذ بنظر الاعتبار تقادي



ظهور أي اشارات أو رموز تثير الصراعات الأهلية أو النعرات العرقية والدينية، بالإضافة إلى أن الهدف الرئيس من وراء ذلك هو مواجهة مشكلة التضخم الجامح الذي أصاب الاقتصاد السوداني ابان تلك الفترة (الغالبى، 2012، ص ص. 67-678).

ثالثاً: غانا: أقدمت الحكومة الغانية في تموز عام 2007 إلى حذف أربعة أصفار من عملتها وتغييرها تحت اسم السيدي الجديد ليحل محل السيدي بنسبة تبادل (1 سيدي جديد يعادل 10000 سيدي)، وقد أكد بنك غانا المركزي نجاح هذا الإجراء في الحد من تدهور قيمة العملة، واستهداف التضخم الذي وصل إلى مستويات مرتفعة في الاقتصاد الغاني، فمن خلال المسح الميداني الذي قام به البنك على عينه من المصارف إضافة إلى عينة واسعة من الأفراد (مستهلكون و بائعون)، شملت مناطق البلاد العشرة، وقد أكدت جميع المصارف أن تغيير العملة سهل كثيراً لعمليات التسجيل المحاسبية و أعاد ثقافة استخدام المسكوكات لدى الأفراد، وكذلك ساهم في زيادة كفاءة نظام المدفوعات وأكدت المصارف المبحوثة أيضاً إن التغيير أسهم في تخفيض كلف المعاملات وعمليات الدفع اليدوي، أما فيما يخص فئات المستهلكون والبائعون فقد أكدت إجاباتهم على نجاح عملية حذف أصفار العملة وتغييرها بعد استقرار الأسعار، فالمعاملات وحمل النقود أصبح أسهل من السابق بكثير (Bank of Ghana, 2009).

رابعاً: نيجيريا: بدأت نيجيريا في آب عام 2007 بإصلاحات نقدية ومصرفية واسعة، استهلت بعمليات الاندماج والتملك التي شهدتها البنوك النيجيرية، والتي اقترنت بتقليص حجمها إلى ثلاثة بنوك فقط، بعدها أقدمت الحكومة في آب عام 2008 إلى حذف اثنين من أصفار عملتها المحلية وتغيير اسمها إلى النايبة الجديدة، والذي بدأ تداولها جنبا إلى جنب مع النايبة (القديمة) في الأول من آب عام 2008 لغاية 31 من كانون ثاني من العام نفسه، وكان هدف السلطة النقدية في نيجيريا من وراء حذف أصفر عملتها وتغييرها هو (Russell, 2013, p.p.3-4):

- 1- استعادة قيمة العملة النيجيرية إلى ما كانت عليه قبل البدء في برنامج التكيف الهيكلي عام 1986.
- 2- تعزيز ثقة المواطن في عملته المحلية.
- 3- الحد من شدة الضغوط التضخمية.
- 4- تسهيل تحويل العملة المحلية إلى عملات أخرى، وتعزيز سوق الصرف الأجنبي.
- 5- تسهيل إدارة السيولة، وتحرير الحساب الجاري.
- 6- السعي لجعل العملة النيجيرية ذات مرجعية في أفريقيا.
- 7- استبعاد الأوراق النقدية كثيرة الأرقام ومنخفضة القيمة، مع تعزيز استخدام المسكوكات النقدية.
- 8- خفض التكاليف الناجمة عن طباعة العملة وتجهيزها وتوزيعها.

المبحث الثالث: تقييم البيئة الاقتصادية لمشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي

كي تتمكن السلطة النقدية من أداء عملية حذف الأصفار من الدينار العراقي بنجاح، لابد أن تتم ضمن بيئة اقتصادية مناسبة لذلك، تتضمن المعايير الاقتصادية التي تمت الإشارة إليها في المبحث الأول من هذه الدراسة، من خلال المبررات الآتية:

أولاً: وجود تضخم عالي ثم انحداره و اتجاهه نحو الاستقرار:

نجد إن أغلب الدول التي حققت نجاحاً في استهداف التضخم من خلال حذف أصفار عملتها قد مرت بفترة تضخم عالي متبوعة بفترة انحدار ثم لاتجاه نحو الاستقرار، لذا فإن التضخم يعد مؤشراً هاماً في التوجه نحو حذف أصفار العملة وإعادة تسميتها لتمييزها عن الاسم القديم تجنباً لكل الملاحظات جراء تشابه الاسم.

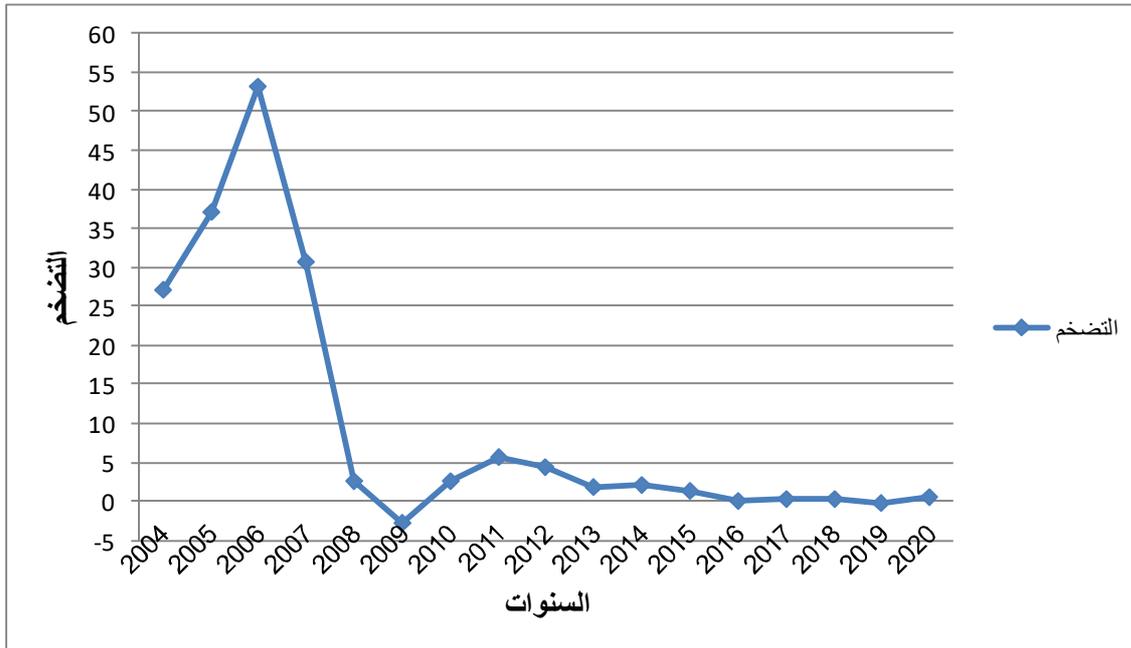
ويمكن بيان ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال الجدول (3) والشكل البياني (1).

جدول (3) التضخم في العراق للمدة (2004 - 2020) نسبة مئوية

السنة	التضخم	السنة	التضخم	السنة	التضخم
2004	27.0	2010	2.5	2016	0.1
2005	37.0	2011	5.6	2017	0.2
2006	53.2	2012	4.3	2018	0.4
2007	30.8	2013	1.9	2019	-0.2
2008	2.7	2014	2.2	2020	0.6
2009	-2.8	2015	1.4		

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

الشكل (1) التضخم في العراق للمدة (2004 - 2020)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (3)

وعند تتبعنا لظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي من خلال الجدول (3) والشكل البياني (1) نجد أنها قد بدأت بمستويات عالية خلال المدة (2004 - 2007)، ومن ثم بدأت بالانخفاض والتذبذب للمدة (2008 - 2015)، أما خلال المدة (2016 - 2020) فقد انحسرت مستويات التضخم عند مستوى أقل من (1%)، عندما استقرت هذه المستويات ما بين (-0.2 كحد أدنى و 0.6 كحد أعلى)



لتعكس مستويات معتدلة من الاستقرار، الأمر الذي يتيح للسلطة النقدية الفرصة الملائمة لاتخاذ إجراءاتها المناسبة في حذف الأصفار من الدينار العراقي.

ثانياً: انخفاض سعر صرف الدينار العراقي واتساع ظاهرة الدولار:

بدأت الدولار تنتسج في الاقتصاد العراقي منذ ثلاثة عقود، إذ نجد أن الدولار الأمريكي أصبح وسيلة دفع مفضلة عند الأفراد في أغلب المعاملات المحلية وبشكل خاص في أسواق السيارات والعقارات وتجارة الجملة للسلع وللخدمات المختلفة.

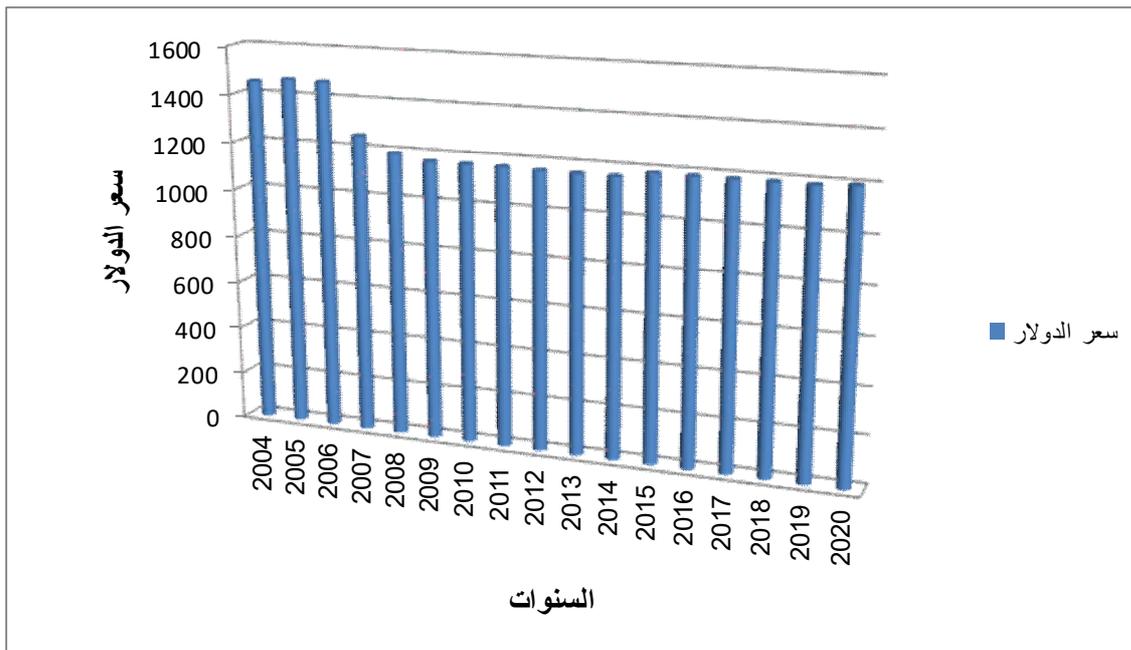
وهنا لابد من ملاحظة أن الدولار، والتي تعني إحلال العملة الأجنبية محل العملة المحلية في تأدية وظائف النقود المختلفة، تعبر عن إحلال أي عملة أجنبية وليس الدولار فقط محل العملة المحلية. وتتسع ظاهرة الدولار كلما ارتفعت نسبة (العملة المحلية/ الدولار)، ويوضح الجدول (4) والشكل البياني (2) سعر الصرف الاجنبي مقابل الدينار العراقي.

جدول (4) سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة (2004 - 2020) دينار/دولار

السنة	السعر	السنة	السعر	السنة	السعر
2004	1453	2010	1170	2016	1190
2005	1469	2011	1170	2017	1190
2006	1467	2012	1166	2018	1190
2007	1255	2013	1166	2019	1190
2008	1193	2014	1166	2020	1200
2009	1170	2015	1190		

المصدر: البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة.

الشكل (2) سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة (2004 - 2020)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (4)



وبالرجوع إلى الجدول (4) والشكل البياني (2)، نجد الانخفاض في قيمة العملة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي، خلال مدة الدراسة، مما ساهم في تفشي ظاهرة الدورة أثناء المعاملات الاقتصادية في السوق المحلية.

لذا فإن عملية حذف أصفار العملة المحلية والشروع بالدينار العراقي الجديد أمست ضرورية للحد من هذه الظاهرة التي أصبحت سمة بارزة في الاقتصاد العراقي، خاصة بعد ما قرر البنك المركزي العراقي في كانون أول عام 2020 في تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي بنسبة 24% لتصبح نسبة التبادل 1460 دينار/ الدولار، كسعر بيع معتمد من قبل البنك المركزي العراقي للمصارف العراقية عبر نافذة بيع العملة الأجنبية.

ثالثاً: استقلالية البنك المركزي:

تعد استقلالية البنك المركزي أحد أهم الشروط الواجب توفرها في نجاح أي إجراء ممكن أن تتخذه السلطة النقدية بما في ذلك عملية حذف الأصفار من العملة المحلية، لذا زاد توجه دول العالم نحو عملية تدعيم استقلالية بنوكها المركزية، لما لهذه المؤسسة المالية من دور بارز في تحقيق الاستقرار المالي والحد من الضغوط التضخمية.

وقد حصل البنك المركزي العراقي بموجب القانون (56) لسنة 2004 على استقلاليته بعد أن كانت بمثابة (رافعة مالية) بيد الحكومة لتمويل عجز الموازنة العامة، والجدول (5) يوضح درجة الاستقلالية التي يحظى بها البنك المركزي العراقي.

جدول (5) مؤشرات نسبة استقلالية البنك المركزي العراقي نسبة مئوية

المتغيرات	الدرجة الترتيبية	المتغيرات	المؤشر	الوزن	الفعلي
المحافظ				20%	15%
أولاً: مدة الوظيفة					
أطول من 8 سنوات	1.00	*			
من 6-8 سنوات	0.75				
5 سنوات	0.50				
4 سنوات	0.25				
أقل من 4 سنوات	0.00				
ثانياً: الجهة التي تعين المحافظ					
مجلس إدارة البنك المركزي	1.00				
هيئة من مجلس إدارة البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	0.75				
السلطة التشريعية	0.50	*			
السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء)	0.25				
عضو أو اثنان من مجلس الوزراء	0.00				
ثالثاً: الرفض (الطرد)					
غير منصوص على الطرد	1.00				
أسباب غير سياسية	0.83				
تسبب مجلس البنك	0.67				



0.50			*	تسبب السلطة التشريعية	
0.33				طرد غير مشروط متاح من خلال السلطة التشريعية	
0.17				تسبب السلطة التنفيذية	
0.00				طرد غير مشروط من خلال السلطة التنفيذية	
				رابعاً: هل يتقلد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة	
1.00			*	كلا	
0.50				بإذن من السلطة التنفيذية	
0.00				لا يوجد تشريع يمنع ذلك	
		%8	%15		صياغة السياسة النقدية
				أولاً: من المسؤول عن صياغة السياسة النقدية	
1.00			*	البنك فقط	
0.67				البنك يشارك ولكن تأثيره قليل	
0.33				البنك يوصي الحكومة فقط	
0.00				ليس للمصرف قول	
				ثانياً: من له الكلمة الأخيرة في حل التعارض؟	
1.00				البنك في حالة المشكلة مبينة في التشريع أو القانون كأهدافه	
0.80				الحكومة اذا كان القانون لا يوضح ذلك، أو اذا كانت المشكلة داخل البنك	
0.60			*	هيئة من مجلس البنك والسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية	
0.40				السلطة التنفيذية على قضايا السياسة حسب الأصول المرعية	
0.20				السلطة التشريعية على قضايا السياسة	
0.00				السلطة التنفيذية لها أولوية غير مشروطة	
				ثالثاً: دور البنك في عملية إعداد الموازنة	
1.00				للبنك دور فعال	
0.00			*	ليس للبنك تأثير	
		%9	%15		الأهداف
1.00				استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الوحيد حسب القانون، والبنك المركزي له الكلمة الأخيرة في حالة التعارض مع الحكومة	
0.80				استقرار الأسعار الهدف الوحيد	
0.60			*	استقرار الأسعار هدف واحد، مع أهدافاً أخرى تتناغم واستقرار النظام المصرفي	
0.40				استقرار الأسعار هدف واحد، مع أهدافاً أخرى متعارضة مثل التوظيف	



0.20				لا أهداف منصوص عليها في القانون	
0.00				الأهداف المحددة لا تتضمن استقرار الأسعار	
	%46	%50			حدود إقراض الحكومة
				أولاً: التسليف (حدود على الإقراض غير المؤرق)	
1.00			*	التسليف غير مسموح به	
0.67				التسليف مسموح بحدود مرنة	
0.33				لا توجد حدود قانونية للإقراض	
0.00				ثانياً: أسعار الفائدة على القروض يجب ان تكون اعلى من الحدود الدنيا	
1.00			*	أسعار السوق	
0.75				اقل من الحدود العليا	
0.50				سعر الفائدة غير مذكور	
0.25				لا توجد فائدة على القروض الحكومية من البنك المركزي	
0.00				ثالثاً: البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية الحكومة في السوق الأولي	
			*	نعم	
1.00				كلا	
	%78	%100		المجموع	

المصدر: ثويني، فلاح حسن، استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة النقدية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية العدد (21)، 2009، ص6-7.

فمن خلال بيانات الجدول (5)، نجد إن هناك استقلالية للبنك المركزي العراقي بنسبة 78% وهي مؤشر على أن قرارات السلطة النقدية تحت مهام البنك المركزي وعدم تأثير أي طرف على متخذي القرار في السلطة النقدية إلا بنسبة منخفضة، الأمر الذي يساهم كثيراً في تحقيق نجاح مهمة البنك في عملية حذف أصفار الدينار العراقي إذا ما تمت في الوقت المناسب.

رابعاً: الانفتاح التجاري للبلد:

بعد أن مر الاقتصاد العراقي بفترة عقوبات دولية حتى عام 2003، نجد أنه شهد انفتاحاً واسعاً منذ عام 2004 بعد مرحلة التحول التي شهدتها البلد، وكما يبدو واضحاً من خلال الجدول (6) والشكل البياني (3).



جدول (6) الانفتاح التجاري للعراق للمدة (2004 - 2020) مليون دولار

الانفتاح التجاري %3/(2+1) ((4))	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ((3))	الاستيرادات ((2))	الصادرات ((1))	السنة
106.75	36638	21302.3	17810	2004
106.28	41115.7	20002.2	23697.4	2005
75.56	65158.9	18707.5	30529.4	2006
65.74	88038	18288.7	39590	2007
72.16	130204	30171.2	63726.1	2008
67.13	111300.4	35284.8	39430.4	2009
64.32	138516.7	37328	51763.6	2010
64.77	185749.6	40632.5	79680.5	2011
68.98	218032.2	56234	94172	2012
63.87	234637.7	60107	89768	2013
64.84	222041.7	58602	85369	2014
60.42	164421.8	48010	51328	2015
45.40	166321.1	34208	41298	2016
47.85	187534.4	32185	57559	2017
55.05	227511.7	38875.7	86359.9	2018
62.81	222434.1	58138	81585	2019
69.27	137085.7	48150	46811	2020

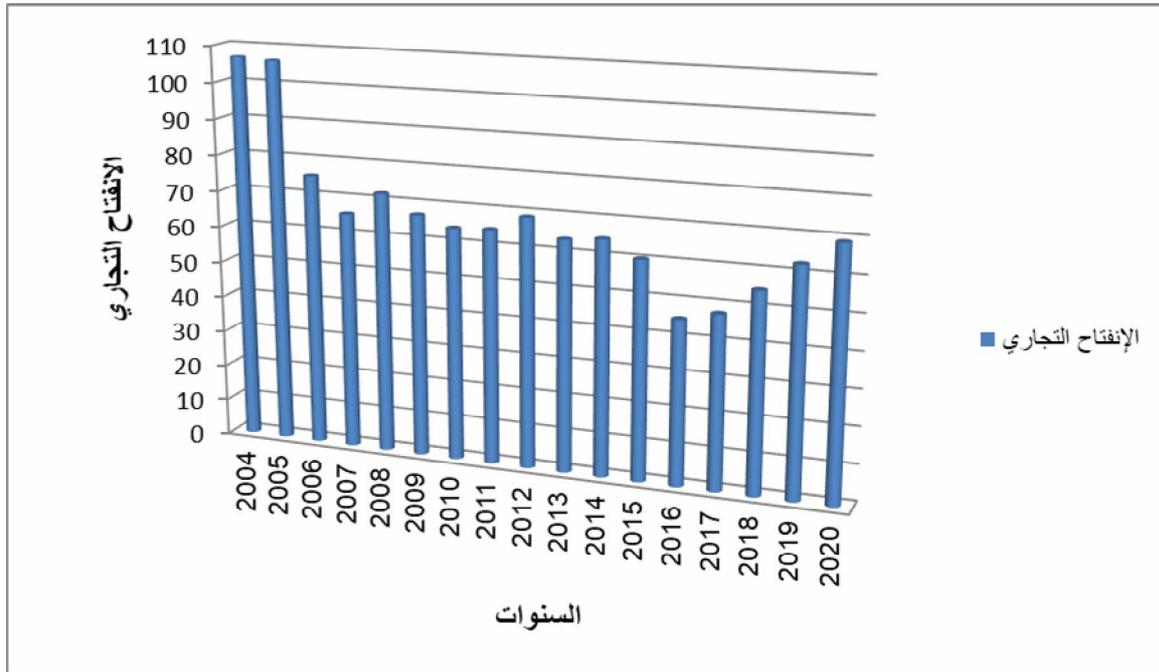
المصدر: العمود (1، 2، 3) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة السنوية لسنوات مختلفة. العمود (4) من عمل الباحث

فمن خلال الجدول (6) نجد أن البيانات تؤكد انفتاح الاقتصاد العراقي أمام الاقتصاد العالمي، وكما يؤكد الشكل (3).

إذ أن قيم الانفتاح التجاري تراوحت ما بين 106.75% كحد أعلى في عام 2004، و 45.40% كحد أدنى وذلك في عام 2016، في حين بقت النسب متقاربة مع بعضها البعض، لتشير إلى مستوى عال من الانفتاح الاقتصادي، مما يعد عامل مشجع للسلطة النقدية في اتخاذ إجراءاتها الناجعة لحذف الأصفار من الدينار العراقي.



الشكل (3) الانفتاح التجاري للعراق للمدة (2004 - 2020)



المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (6)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- اغلب دول العالم التي قامت بحذف أصفار عملتها قد حققت نجاحاً في مواجهة المشاكل الاقتصادية كالتضخم والدولة، والحد من آثارها السلبية على الاقتصاد، ومن ثم إعادة الثقة بعملتهم الوطنية.
- 2- يعد مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي من المشاريع الداعمة للاقتصاد العراقي إذا ما تم اتخاذ التوقيت المناسب في تنفيذه.
- 3- تعد البيئة الاقتصادية العراقية مناسبة لقيام البنك المركزي العراقي في الشروع بعملية حذف الأصفار من الدينار العراقي إذا ما توفرت الإرادة اللازمة والتوقيت المناسب من قبل المعنيين بذلك، وذلك من خلال المعايير الاقتصادية التي تم الاعتماد عليها وكالاتي:
 - ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال السنوات الأربعة الأولى من الدراسة، إذ بلغ ذروته عام 2006 عندما تجاوز 53%، ثم انحدره، إذ بدأ بالانخفاض حتى عام 2015، ثم اتجهه نحو الاستقرار عند مستويات منخفضة أقل من 1% خلال المدة 2016 - 2020.
 - انخفاض قيمة الدينار العراقي مما كان له الأثر البارز في تفشي ظاهرة الدولة عند التعاملات الاقتصادية في السوق المحلية.
 - استقلالية البنك المركزي العراقي، والتي دعمها بوضوح الدستور العراقي، وضمنها قانون البنك رقم (56) لسنة 2004.
 - الانفتاح التجاري للاقتصاد العراقي بشكل واسع امام الاقتصاد العالمي.



ثانياً: التوصيات

- 1- حذف أصفار العملة العراقية وإعادة تسميتها باسم الدينار الجديد ليحل محل الدينار بنسبة تبادل 1) دينار جديد = 1000 دينار) .
- 2- يتم تداول الدينار الجديد جنباً إلى جنب مع الدينار لإبعاد كل الملابسات التي قد تنجم عن تشابه اسم العملة.
- 3- يفضل أن يكون موعد التنفيذ ابتداءً من 1 / 1 / 2023 ولغاية 31 / 12 / 2023، ومن ثم إبقاء الدينار الجديد كعملة محلية وحيدة في التداول.
- 4- إصدار فئة (100) دينار جديد، فضلاً عن إصدار مسكوكات بقيمة (250 فلس) و (500 فلس) و (1) دينار جديد.

المصادر

1. بشار ذنون الشكرجي وآخرون، مشروع حذف الأصفار من الدينار العراقي تداعياته ومنافعة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 4 العدد 9، 2012.
2. ثويني، فلاح حسن، استشراف لمحاولة رفع الاصفار عن العملة في العراق، (دراسات و آراء في عملية رفع الأصفار عن العملة العراقية)، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، ط 1، بغداد، 2012.
3. عبد المجيد، عبود و فراجي، بلحاح، الاصلاح النقدي في الجزائر ومقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد 3، العدد 3، سبتمبر، 2017.
4. الغالبي، عبدالحسين جليل، تغيير الدينار: استجابة لظروف البيئة العراقية (دراسة لتطبيق نموذج Mosley على العراق)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، العدد (34)، 2012.
5. قاسم، مظهر محمد صالح، اعادة هيكلة العملة العراقية، مشروع حذف الأصفار الثلاثة وكلف المعاملات النقدية، كانون ثاني، 2012، <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-152223003030276>
6. Bank of Ghana, post Redenomination survey of Bank consumers and retailers , 2009. www.bog.gov.gh/.../2009/post%20redenomination%20final.
7. Martin, Oluba N, sould the suspended status of proposed Naira Redenomination subsis? , Ideas for a free and healthy economic , Vol.B No.18, 2008.
8. Mosley, L., Dropping Zero, gaining creditability? Currency Redenomination in developing Countries, University of North Carolina, annual meeting of the American politicalscience association, Washington, D. C. , 2005.
9. Russell Olukaode Christopher somoye, adegbemi babaunde onakoya, macroeconomic implication of currency management in Nigeria : A synthesis of the literature, british journal of economics, finance and management sciences Vol.8, No.1, 2013.
10. Tarhan, Simge, the new Turkish Lira (YTL),2006, WWW.econ.umn.edu.
11. www.enwikipedia.org/wik:/Redenomination.